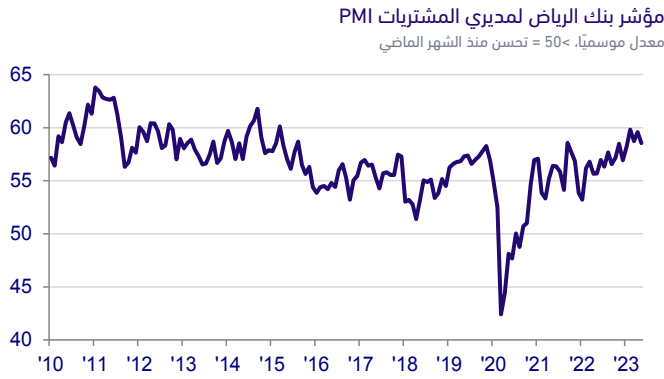


## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

## ارتفاع أسعار البيع بأسرع معدل منذ أغسطس 2020



المصادر: بنك الرياض، S&P Global  
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 مايو 2023.

## النتائج الأساسية

تضخم أسعار البيع يقفز في ظل ضغوط الأجور

نمو الإنتاج يحافظ على قوته برغم التباطؤ

استمرار التوسع في التوظيف وشراء مستلزمات الإنتاج

استمر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في تسجيل تحسن قوي في ظروف الأعمال في شهر مايو، حيث أدى ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة حادة أخرى في النشاط الاقتصادي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات (PMI®). وأكدت قوة الطلب على استمرار ارتفاع الإنتاج والتوظيف والمشتريات، مع ارتفاع مستويات الموظفين بأسرع معدل مكرر منذ شهر يناير 2018. ومع ذلك، أدت الموجة الأخيرة من ضغوط الأجور القوية إلى ارتفاع أسعار إنتاج الشركات بشكل حاد في مايو، حيث تسارعت وتيرة التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيسي من 59.6 نقطة في شهر أبريل إلى 58.5 في شهر مايو، حيث شهد المكون الأكبر في المؤشر (الطلبات الجديدة والإنتاج) هبوطًا. ومع ذلك، ظل المؤشر أعلى بكثير من حد النمو البالغ 50.0 نقطة وكان أعلى من متوسطه على المدى الطويل البالغ 56.9 نقطة.

واصلت تدفقات الطلبات الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الارتفاع بشكل كبير في شهر مايو، بعد أن تسارع النمو إلى أعلى مستوياته في ما يزيد قليلاً عن ثماني سنوات ونصف في شهر أبريل. وتباطأ معدل التوسع بشكل طفيف على الرغم من الارتفاع المتجدد في المبيعات من العملاء الأجانب. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة بشكل متكرر بين تزايد الطلبات الجديدة وتحسن الظروف الاقتصادية، فضلاً عن زيادة السفر والسياحة وزيادة الاستثمار في الأعمال التجارية.

كما ارتفعت مستويات النشاط بشكل ملحوظ في شهر مايو، على الرغم من تراجع معدل التوسع الذي كان الأضعف في عام 2023 حتى الآن. وبالمثل، قامت الشركات بزيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج والمكونات الرئيسية بشكل حاد ولكن بأقل معدل في خمسة أشهر.

تشير الأدلة المنقولة إلى أن الموردين استجابوا بشكل جيد لطلبات العملاء، لزيادة سرعة التسليم، مما أدى إلى تحسن قوي آخر في سلاسل التوريد.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض:

"من المرجح نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل ملحوظ في الربع الثاني من هذا العام مدفوعاً بأداء استثنائي للقطاع الخاص. خلال شهر مايو، سلط مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات الضوء على استمرار قدرة قطاع الأعمال المحلي على التعامل بمرونة في مواجهة عدد من الظروف المعاكسة، بما في ذلك السياسة النقدية اللانكماشية الأكثر صعوبة وتحديات نقص السيولة وتقلبات أسعار الطاقة. وفي حين أن تباطؤ الاقتصاد بشكل عام واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة سيخلق بيئة صعبة لبعض المؤسسات، فإن معظم الشركات السعودية في حالة جيدة وتشهد ظروف عمل قوية، وبشكل عام، تُظهر نتائج شهر مايو تراجعاً طفيفاً عن نتائج شهر أبريل القوية، ولكن لا يزال النشاط الاقتصادي الكلي يحقق أداءً جيداً مع دخول أشهر الصيف.

"شهدت الطلبات الجديدة نمواً بشكل كبير، مما يعكس زيادة قوية في معدلات الطلب، لا سيما في الأنشطة السياحية وقطاع الإنشاءات. وقد أدى ذلك إلى أسرع معدل لخلق الوظائف منذ عام 2018، مما سمح للشركات بإنجاز الأعمال المتراكمة بوتيرة أسرع هذا الشهر. وأدى ارتفاع مستويات التوظيف والنشاط إلى زيادة الأجور بثاني أسرع وتيرة في سبع سنوات، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في أسعار المبيعات للمستهلكين. علاوة على ذلك، من التطورات الإيجابية أن الصادرات عادت إلى التوسع وسجلت مستوى أعلى من المتوسط بعد تراجع طفيف في الشهر السابق.

"تراجعت توقعات الشركات للأشهر الـ 12 المقبلة بشكل طفيف لكنها لا تزال تشير إلى التفاؤل بشأن الإنتاج المستقبلي. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي على نطاق واسع وتسريع تطوير المشاريع الضخمة بهدف تعزيز القطاع الخاص - المحرك الأساسي في خلق فرص العمل. لذلك فنحن على ثقة من أن القطاع غير النفطي سيلعب دوراً محورياً في دفع النمو هذا العام، مدعوماً بزيادة الاستثمارات وقوة الطلب."

